قبيل إطلاق الحملة الانتخابية رسمياً

السياسيون العراقيون يبكّرون بالتحايل على مفوضية الانتخابات

بغداد / وكالات

رغم أن الانتخابات التشريعية المقبلة في العراق والمقرر إجراؤها في الـ30 من أبريل لم تدخل مرحلة الدعاية الانتخابية رسميا، فإن الائتلافات والكيانات السياسية التي أعلنت انها ستشارك فيها قد بدأت تتحرك بطرق غير مشروعة للإعلان عن نفسها والترويج لبرامجها.

ويشارك في هذا الموعد الانتخابي 39 ائتلافا سياسيا كبيرا من السنة والشيعة والأكراد فضلا عن 244 كيانا سياسيا من جميع أنحاء العراق.

وتنص المادة الأولى من قانون تنظيم الحملات الانتخابية على أنه "يحق للكيانات السياسية والائتلافات والمرشحين المصادق عليهم من قبل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات أن يباشروا حملتهم الانتخابية ابتداء من تاريخ المصادقة على المرشحين على أن تتوقف قبل 24 ساعة من وقت فتح مراكز الاقتراع لكن المفوضية لم تصادق بعد على المرشحين.

وتقول عضو مجلس المفوضية كلشان كمال: إن المفوضية لم تحدد حتى الآن موعدا لبدء الحملات الدعائية، لأنه يجب المصادقة على أهلية المرشحين للانتخابات قبل ذلك.

وتضيف "تدقيق المرشحين يمر بآليات معقدة وتحتاج إلى وقت وبعد الانتهاء منها سنقوم بالمصادقة عليهم ثم تبدأ الحملات الدعائية بعدها وتستمر قبل يوم من بدء الاقتراع".

وبالنسبة للمراقبين فإن السياسيين العراقيين قد بدؤوا يتحايلون على القوانين والأنظمة لتحقيق مصالحهم، ووجدوا ثغرات قانونية لاستغلالها بالبدء في الحملات الانتخابية لأحزابهم مستغلين قصورا واضحا في قوانين المفوضية بمنعها.

ومن أبرز هذه الحيّل لجوء معظم الكتل السياسية إلى مواقع التواصل الاجتماعي للترويج عن مرشحيهم وبرامجهم الانتخابية وأرقام تسلسلات كتلهم في الانتخابات.

ويعتبر موقع فيسبوك أحد تلك المواقع وفيه يتلقى المشتركون من العراقيين سيلا من طلبات الإضافة كأصدقاء، وأصحاب هذه الرسائل سياسيون عراقيون من المرشحين في الانتخابات المقبلة.

وقبل أيام امتلأ فيسبوك بإعلانات مدفوعة الثمن، هذه النافذة الالكترونية للملايين من العراقيين الذين أصبحوا يقضون اغلب وقتهم فيه باتت وسيلة للدعاية الانتخابية المبكرة.

وتحمل الصفحات الفيسبوكية اسم الكتل التي ستشارك في الانتخابات المقبلة، كما تم وضع صور رؤساء الكتل إضافة إلى رقم تسلسل الكيان السياسي في الانتخابات، ما يمثل مخالفة صريحة لقوانين المفوضية.

أما العراقيون فاستقبلوا هذه الحملات الدعائية المبكرة بالتندر والفكاهة، وانتقاد السياسيين بأنهم يبحثون عن مصالحهم في أوقات الانتخابات ولا يسألون عن المواطن قبلها، فيما أصبحت صور المرشحين على فيسبوك مناسبة لإطلاق تعليقات فكاهية.

وبحكم إن غالبية متصفحي الانترنت في العراق هم من الشباب، فإن مرسلي تلك الرسائل الترويجية عن هذه الصفحات، يحاولون مخاطبة مشاعر الشباب من خلال الاهتمام بمواضيع رياضية وثقافية.

ولكن مفوضية الانتخابات وهي الجهة المسؤولة عن مراقبة سير عمل الانتخابات ابتداء من انطلاق الحملات الانتخابية وحتى إعلان نتائج الانتخابات، تعترف بعجزها عن معاقبة مثل هذه الخروقات، والسبب في القوانين.

ويقول كاطع الزوبعي وهو عضو في مجلس المفوضية المكون من سبعة أعضاء إن "قوانين الحملات الانتخابية عامة ولا تشير إلى منع استخدام مواقع الانترنت في الحملات الدعائية.

إضافة إلى ذلك، توجد صعوبة في تتبُّع أصحاب هذه الصفحات. فالجميع يستطيعون إنكار نسب الصفحات إليهم والادعاء بأن أنصارهم ومحبيهم هم من يقومون بذلك، بحسب الزوبعي.

وفي انتخابات مجالس المحافظات الأخيرة التي جرت في أبريل من العام 2013، حاولت مفوضية الانتخابات معاقبة المخالفين لقوانين الحملات الدعائية على فيسبوك، لكن الكتل السياسية قالت إن هذه المواقع التي تروج لهم ليست لهم بل لأنصارهم من المواطنين، وبعدها تم غلق القضية.

في الجانب الآخر، فإن المعارك التي يخوضها الجيش العراقي غرب البلاد لطرد عناصر الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، كانت مادة دسمة للكتل السياسية للترويج لأنفسهم من خلال لافتات كبيرة وضعت في الشوارع لدعم الجيش.

وبالنسبة للعديد من الكتل السياسية الكبيرة فقد وضعت لافتات كبيرة في الشوارع الرئيسية والساحات العامة في بغداد وباقي المحافظات، تتضمن صورا لزعيم الكتلة وحوله عدد من عناصر الجيش، مكتوب عليها كلمات "دعما للجيش" بنفس اللون الذي تستخدمه الكتلة في حملاتها الانتخابية في كل عملية انتخابات تجري في البلاد.

فمثلا يستخدم "ائتلاف دولة القانون" بزعامة رئيس الحكومة نوري المالكي، اللون الأحمر مع خلفية بلون أخضر فاتح، فيما تستخدم كتلة "المواطن" التابعة إلى "المجلس الأعلى الإسلامي" بزعامة عمار الحكيم، اللون الأخضر مع خلفية بلون أصفر.

أما كتلة "متحدون" بزعامة رئيس البرلمان أسامة النجيفي، فتستخدم اللون الأخضر مع خلفية بيضاء، فهذه الألون باتت معروفة لدى العراقيين.

وطبقا لقوانين المفوضية تعتبر هذه الأمور دعاية للكتلة بشكل غير مباشر، لكن المشكلة تكمن في أن هذه القوانين ليست تفصيلية وواضحة، وهو ما يسمح للكتل بالتحايل عليها بكل سهولة.

وتشير المادة 23 من أنظمة الحملات الانتخابية إن "للمفوضية فرض الغرامة أو حرمان مرشحي الكيان من الترشح للدورة الانتخابية في حال مخالفتهم قواعد سلوك الكيانات السياسية فضلا عن اتخاذ الإجراءات القانونية الكفيلة بتطبيق العقوبات المنصوص عليها في القانون الانتخابي".

ويقول النائب السابق وائل عبد اللطيف وهو قاض، إن "الكتل الكبيرة ماهرة في التحايل على القوانين، وإذا لم تجد حيلة فإنها ستقوم بخرق القانون وستتهرب بسهولة من المحاكم".

وتكشف الحملات الدعائية المبكرة وأنواعها، عن تجاهل الأحزاب والكتل الكبيرة لآليات العمل الديمقراطي، فضلا عن خلوها من البرامج السياسية والاجتماعية الواقعية والمدروسة، فهي تستخدم الشعارات الكبيرة والمثيرة للمشاعر فحسب.

تقرير أممي: قوافل الكيميائي السوري تعرضت لهجومين نهاية الشهر الماضي

عواصم/ وكالات

ذكر تقرير أممي قدم لمجلس الأمن الدولي، أن القوافل السورية التي تنقل المواد الكيميائية الى ميناء اللاذقية لإخراجها من البلاد وإتلافها لاحقا، تعرضت لمحاولتي اعتداء نهاية الشهر الماضي.

ونقل التقرير الصادر عن البعثة المشتركة للأمم المتحدة ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية عن السلطات السورية أن الهجومين وقعا الخميس الماضي.

وتابع التقرير: إن السلطات السورية أبلغت البعثة المشتركة أيضا بأن العمليات القتالية المستمرة في البلاد، جعلت اثنين من المواقع الكيميائية غير قابلة للوصول إليها خلال الجزء الأكبر من الفترة التي يتعلق بها التقرير.

وذكر التقرير أن ذلك أدى إلى تأجيل إتلاف ما تبقى لسورية من مخزون مادة "إيزوبوبانول" التي تعتبر عنصرا أساسيا لإنتاج غاز السارين.

من جانب آخر، أعلن المتحدث باسم الأمم المتحدة مارتن نيسيركي أن البعثة المشتركة لمنظمة حظر الاسلحة الكيميائية والأمم المتحدة تدرس اقتراح الحكومة السورية الاسبوع الماضي القاضي بازالة أسلحتها الكيميائية خلال 100 يوم بعد أن أخفقت دمشق في الالتزام بمهلة انقضت في 5 فبراير.

وكان مدير دائرة الأمن ونزع الأسلحة بوزارة الخارجية الروسية ميخائيل أوليانوف سبق أن أعلن ان القافلة التي كانت تقل الدفعة الثانية من المواد الكيميائية الى اللاذقية تعرضت لاعتداء مسلح تم صده.

واعتبر أوليانوف أن هذه الحادثة تظهر بوضوح الظروف الصعبة للغاية التي تعمل فيها السلطات السورية على التخلص من الأسلحة الكيميائية. وأكد أن المسلحين يوجهون تهديدات الى عمال منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في سورية والخبراء المحليين المشاركين في عملية إتلاف الأسلحة الكيميائية.

وأعرب أوليانوف عن ترحيب روسيا بالجدول الزمني الجديد الذي قدتمه السلطات السورية للتخلص من الاسلحة الكيميائية.

وقال بهذا الصدد: إن السوريين اخذوا بعين الاعتبار التوصيات التي قدمناها بشأن عدم الابطاء مع الترحيل (المواد الكيميائية) وقرروا تسريع هذه العملية.. ونحن نرحب بذلك، ونعتبر المدد منطقية بما فيه الكفاية اذا تم الأخذ بعين الاعتبار الكمية التي يجب نقلها في هذه الظروف المتعلقة بالأمن".

وفي اتصال مباشر مع مراسلنا في دمشق قال الأخير إن السلطات السورية تولي التزاما خاصا بموضوع إخفاء السلاح الكيميائي والمناطق التي يتم من خلالها نقل المواد الكيميائية بالإتفاق مع منظمة حظر انتشار الأسلحة الكيميائية، ولكن هذه المناطق غالبا ما تهاجم من قبل المجموعات المسلحة، خاصة وأن هذه المجموعات تعلم هذه المناطق وتستهدف العاملين بها من المحليين أو من الفرق الأممية.

وأضاف: إن التقرير الأممي الذي قدم لمجلس الأمن الدولي يوم الخميس 27 فبراير أكد أن القوافل السورية تنقل المواد الكيميائية إلى ميناء اللاذقية، لكن التأخير كان بسبب الهجوم الذي تعرضت له هذه القوافل في 27 من يناير، وهو ما أكده رئيس قسم الأمن ونزع السلاح بوزارة الخارجية الروسية ميخائيل أوليانوف.

من جانبه، دعا الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون السلطات السورية الى تكثيف الجهود الرامية الى التخلص من ترسانتها الكيميائية بحلول 30 يونيو القادم.

وجاء في رسالة وجهها الأمين العام الى مجلس الأمن الدولي، بالتزامن مع إحالة التقرير الشهري للبعثة المشتركة الخاصة بتدمير الكيميائي السوري: "في الوقت الذي تم فيه تحقيق تقدم على الرغم من الظروف الصعبة، يتعين على الجمهورية العربية السورية أن تكثف جهودها من أجل تدمير برنامجها الخاص بالأسلحة الكيميائية بالكامل بحلول 30 يونيو عام 2014".

وتابع بان كي مون أنه ينتظر أن تؤكد دمشق على التزاماتها بشأن نقل جميع المواد السامة من المواقع المتبقية، الى ميناء اللاذقية، من أجل إخراجها من البلاد وإتلافها لاحقا.

ويتعلق تقرير البعثة المشتركة بالفترة بين 23 يناير وحتى 22 فبراير الجاري. ويشير التقرير الى أنه تم خلال هذه الفترة شحن 4.5% من المواد الكيميائية الأكثر خطورة على متن سفن دنماركية ونرويجية. كما قام السوريون بتدمير جزء من المواد السامة بأنفسهم، وبذلك تخلصت دمشق، خلال الفترة المذكورة، من 17.2% من مخزونها الكيميائي.

وكانت دمشق قد قدمت جدولا زمنيا جديدا لعملية التخلص من الأسلحة الكيميائية، ينص على نقل جميع المواد المتبقية باستثناء المواد المخزونة في المواقع التي لا يتسنى الوصول اليها، بحلول 13 أبريل القادم. وتخطط السلطات السورية لإتمام عملية نقل المواد السامة الى الخارج بحلول 27 أبريل القادم، إذا سمحت بذلك الظروف الأمنية.

الرئيس الأوكراني المعزول يتمسك بشرعيته ويحمل الغرب مسؤولية الأزمة

روستب / وكالات

قال الرئيس الأوكراني المعزول فيكتور يانوكوفيتش أنه لم يتم خلعه وأنه لا يزال الرئيس الشرعي للبلاد، وأنه إختار الأبتعاد لكي تتم تسوية الأوضاع هناك.

وقال يانوكوفيتش :" إن كافة القرارات التي إتخذها البرلمانيون جرت تحت التهديد والضغط، وحتى يمكنني القول أنه جرى سحبهم إلى الميدان لكي يوقعوا على القرارات".

وأضاف يانوكوفيتش :" البرلمان صوّت تحت التهديد على تعيين (حكومة الإنتصار)، الانتصار على مَن ؟ على الشعب الأوكراني".

وأكد يانوكوفيتش على أن الرادا العليا (البرلمان) فقد شرعيته، وكان من الممكن أن تسير الأمور نحو التهدئة في حال نفذت الإتفاقية التي تم توقيعها سابقا.

وأكد على أنه لا يعترف بالقرارات التي إتخذها البرلمان في الفترة الأخيرة.

وقال يانوكوفيتش :" لا أعترف بالقرارات التي لم أوقع عليها".

وصرح فيكتور يانوكوفيتش في مؤتمر صحفي بأنه عازم على الكفاح من أجل مستقبل أوكرانيا ضد أولئك القوميين والنازيين الذين يمثلون المصالح الغربية.

وأكد يانوكوفيتش أن الطريقة الوحيدة للخروج من الأزمة هي تنفيذ بنود الإتفاقية التي تم توقيعها بحضور وزراء خارجية المانيا وفرنسا وبولندا، بالإضافة إلى ممثلي روسيا الاتحادية. يانوكوفيتش: لا أعترف بشرعية الإنتخابات الرئاسية المبكرة ولن اشارك فيها وأشار يانوكوفيتش إلى أنه يجب الإنتهاء من الاصلاحات الدستورية وبعدها يتم إجراء الانتخابات الرئاسية وإقرار الدستور الجديد وكذلك إجراء تحقيق بأعمال العنف التي حصلت في الفترة الأخيرة.

وأضاف يانوكوفيتش أنه لا يعترف بشرعية الإنتخابات المزمع عقدها 25 مايو القادم، ولا ينوي المشاركة فيها.:أقدم أعتذاري للشعب ولعناصر الأمن وقدم يانوكوفيتش أعتذاره لقوات الشرطة الخاصة "بيركوت" التي قامت بحماية اعضاء حكومته وأفراد عائلته وتعرض افرادها، حسب قوله، للقتل والتعذيب والضرب من قبل المتظاهرين.

وأضاف :" أريد أن أعتذر من الشعب ومن الذين تعرضوا للأذى وأيضا سأعمل كل ما بوسعي للعمل من أجل أوكرانيا وما هو في مصلحة شعب أوكرانيا".

وفيما يتعلق بالمحكمة الدستورية الأوكرانية وقضاتها فاعتبر يانوكوفيتش أنها "سابقة من نوعها" وأنه لا يجب السماح بذلك. وأكد يانوكوفيتش على أنه لم يعط الأوامر بإطلاق النار وأن الشرطة وعناصر الأمن لم يستخدموا السلاح وأنهم إضطروا إلى ذلك عندما أطلق عليهم النار من المتظاهرين.

وأضاف يانوكوفيتش :" اتوجه إلى جميع المشاركين في هذه الفوضى السائدة، وأدعوهم إلى ترك العنف والتخلي عن هذه السلطة الفوضوية التي جاءت بمساعدة الغرب، وأدعو الجميع العودة إلى طاولة المفاوضات".

وقال يانوكوفيتش :"لم يتم خداعي فقط وإنما خدعوا الشعب الأوكراني، ولكن في ودي أن أسمع الرد من الأشخاص الضامنين للإتفاقية، وأعتقد أن هذا ليس كافيا، وأن الإتفاقية لم يتم إلغاؤها، وهي موجودة على جدول الأعمال". يانوكوفيتش: لا أنوي طلب المساعدة العسكرية من أي بلد وشدد يانوكوفيتش على أنه لا يرغب في طلب المعونة العسكرية والتدخل العسكري من أي بلد كان، وأنه يجب الحفاظ على وحدة الأراضي الأوكرانية.

وأكد يانوكوفيتش على أنه سيعود إلى أوكرانيا ما أن يتم تأمين الحماية الكاملة له ولأفراد عائلته، وأضاف أنه وصل إلى الأراضي الروسية بفضل عدد من الضباط الوطنيين الذين ساعدوه في الحفاظ على حياته وعائلته. يانوكوفيتش: لم ألتق بالرئيس بوتين وأجرينا إتصالا هاتفيا، وسنلتقي في أسرع وقت وردا على سؤال فيما إذا كانت روسيا تعترف به رئيسا شرعيا قال يانوكوفيتش أنه لم يلتقي بالرئيس الروسي فلاديمير بوتين وإنما إتصل به هاتفيا فقط عند وصوله إلى الأراضي الروسية، وتم الإتفاق على اللقاء في أقرب وقت ممكن.

وأبدى يانكوفيتش استغرابه مما وصفه بصمت القيادة الروسية وخصوصا الرئيس فلايمير بوتين، تجاه ما يجري على الساحة الأوكرانية. وأشار يانوكوفيتش إلى أنه كان سابقا دائما على إتصال مع الرئيس بوتين، وأنهما كانا دائما يناقشان الإتفاقية الإقتصادية التي تم توقيعها، من قبل السلطة التي كانت قبله في الحكم، وأضاف أنه طلب من الحكومة إيقاف العمل بهذه الإتفاقية لحين إيجاد حل يخرج أوكرانيا من الأزمة المالية التي عصفت بالبلاد وجعلت أوكرانيا تخسر سنويا 15 مليار دولار بسبب هذه الإتفاقية. الشعب هو الوحيد الذي سيحدد مستقبل تيموشينكو السياسي وفيما يتعلق بالمستقبل السياسي لزعيمة المعارضة يوليا تيموشينكو، قال يانوكوفيتش إن "الشعب الأوكراني هو الوحيد القادر على تحديد مصيرها السياسي"، وأضاف "الظروف التي كانت تعيشها يوليا في السجن أفضل من أي سجين آخر، وأنا لا أكن لها أي ضغينة". وختاما قال يانوكوفيتش :" أتوجه إلى أولئك الذين يسمون أنفسهم بالسلطة الشرعية. عليكم العودة إلى لغة العقل فالشعب لن يسامح أحد".

تنظيم داعش يرضخ لتهديدات النصرة وينسحب من بلدات سورية

بيروت/وكالات

انسحب مقاتلو "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، أمس، من بلدات عدة في ريف محافظة حلب في شمال سوريا، في خطوة تأتي عشية انتهاء مهلة حددتها جبهة النصرة لعناصر هذا التنظيم، بحسب ما أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان.

وأمهل أبو محمد الجولاني، زعيم الجبهة التي تعد بمثابة الذراع الرسمية للقاعدة في سوريا، الدولة الإسلامية الثلاثاء خمسة أيام للاحتكام إلى "شرع الله" لحل الخلافات، مهددا في حال عدم تجاوبها مع ذلك، بقتالها في سوريا والعراق.

وذكر المرصد "انسحب فجر أمس مقاتلو الدولة الإسلامية في العراق والشام من مدينة إعزاز بشكل كامل باتجاه المناطق في ريف حلب الشرقي".

وتعد إعزاز الحدودية مع تركيا، ابرز معاقل الدولة الإسلامية في حلب.

كما انسحب عناصر التنظيم "من مطار منغ العسكري، فيما لا يزال مقاتلوه متمركزين في بلدة منغ القريبة من المطار، كما انسحبوا من بلدة ماير وقريتي دير جمال وكفين".

وأوضح مدير المرصد رامي عبدالرحمن أن "ريف حلب يشكل نقطة الضعف للدولة الإسلامية وهم يخشون هجوما" من جبهة النصرة وبقية الكتائب المقاتلة عليهم بعد انقضاء المهلة.

وأضاف ان التنظيم "اتجه شرقا، نحو بلدات قريبة من ريف الرقة" مشيرا إلى أن مقاتلي التنظيم "تحصنوا في بلدتي جرابلس ومنبج" الواقعتين في أقصى ريف حلب الشرقي على تخوم محافظة الرقة التي تسيطر عليها الدولة الإسلامية في شكل شبه كامل.

ومنحت النصرة المهلة للدولة الإسلامية اثر مقتل أبو خالد السوري، وهو قيادي في "الجبهة الإسلامية" التي تقاتل منذ شهرين تنظيم داعش، نهاية الأسبوع الماضي بتفجير سيارة مفخخة في حلب.

ويعد ابو خالد السوري من ابرز القادة الجهاديين، وذكر عنه الجولاني انه "صاحب الشيخ أسامة بن لادن والدكتور الشيخ ايمن الظواهري وغيرهم من خيرة الفضلاء من قادة الجهاد وعلماء الأمة".

واتهم المعارضون الدولة الإسلامية بالوقوف خلف مقتل أبو خالد السوري.

وأعلن تنظيم القاعدة، بلسان زعيمه أيمن الظواهري، أن "جبهة النصرة" هي ممثله الرسمي في سوريا، وتبرأ من "الدولة الإسلامية في العراق والشام" بزعامة ابو بكر البغدادي، والتي كانت أعلنت مبايعتها للقاعدة، ومن القتال الذي تشنه ضد الكتائب المعارضة للنظام السوري.

صواريخ كوريا الشمالية تثير قلق جارتها الجنوبية

سول/

أعلنت وزارة الدفاع بكوريا الجنوبية أمس أن إطلاق كوريا الشمالية صواريخ يمكن النظر إليه كـ"استفزاز مقصود".

وذكر الناطق باسم وزارة الدفاع الكورية الجنوبية كيم مين-سيوك في مؤتمر صحفي إن "ما أطلقته كوريا الشمالية أمس يمكن اعتباره صواريخ من طراز سكود كما يتضح من مسار وسرعة الصواريخ".

وأضاف كيم: إن إطلاق الصواريخ يمكن النظر إليه كـ"استفزاز مقصود"، إذ تم بعد انتهاء عملية لم شمل الأسر وبدء المناورات الحربية السنوية بين سول وواشنطن، مشيرا إلى أن سفينة دورية تابعة لكوريا الشمالية انتهكت كذلك الحدود البحرية في المياه الغربية في وقت سابق من الأسبوع الجاري.

وذكرت وزارة الدفاع في سول أن كوريا الشمالية أطلقت 4 صواريخ قصيرة المدى من منطقة جيتايريونغ على ساحلها الجنوبي الشرقي نحو المياه الشمالية الشرقية.

وتشير تقديرات إلى أن الصواريخ من طراز سكود ويبلغ مداها أكثر من 200 متر، ويعد هذا الإطلاق الأول لمثل هذه الصواريخ منذ 4 يوليو 2009م.

وأشار المتحدث إلى أن سول وواشنطن تعتزمان الاستمرار في المناورات العسكرية المشتركة بغض النظر عن الحادث، مضيفا أن جيش كوريا الجنوبية سوف يستعد لأية استفزازات من جانب كوريا الديمقراطية.

مجلس الأمن يدين اعتداء الصومال

نيويورك/

دان مجلس الأمن الدولي الهجوم الذي وقع بالصومال، مؤكدا عزمه على مواصلة دعم كافة الجهود الدولية لوضع حد لهذه الأفعال المرفوضة.

وكانت سيارة مفخخة انفجرت أمام مطعم قرب مقر الاستخبارات الوطنية الصومالية ووكالة الأمن في العاصمة مقديشو ما أدى إلى مقتل 12 شخصا وجرح العشرات فيما أعلنت حركة الشباب المتشددة مسؤوليتها عن الحادث.

وذكرت رئيسة مجلس الأمن لهذا الشهر ليتوانيا في بيان الليلة قبل الماضية "أن أعضاء مجلس الأمن أعربوا عن قلقهم العميق لهذا الهجوم وغيره من الهجمات الإرهابية الأخيرة التي ارتكبتها حركة الشباب في الصومال كما عبروا عن تضامنهم مع شعب وحكومة الصومال في هذا الوقت العصيب".

وأكد المجلس "أن الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يشكل أحد أكثر التهديدات جدية للسلام والأمن الدوليين" مجددا عزمه على مكافحته في إطار مسؤولياته بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وشدد المجلس على ضرورة تقديم الجناة والمنظمين والممولين ورعاة هذه الأعمال المستهجنة إلى العدالة كما حث جميع الدول على التعاون بنشاط مع السلطات الصومالية في هذا الصدد.

شجار وعراك داخل البرلمان التركي

انقرة/

أدت المناقشات الطويلة في البرلمان التركي حول سلسلة قوانين مثيرة للجدل تقدمت بها الحكومة المتورطة في فضائح فساد إلى مشاجرة عنيفة جديدة بين النواب.

وبعد النص المتعلق بمراقبة الانترنت والإصلاح القضائي، كان مشروع إلغاء المدارس الخاصة لدعم التعليم الشائعة جدا في تركيا، السبب في الشجار الجديد.

وقال مصدر برلماني أن عراكا جرى بين عدد من نواب حزب العدالة والتنمية الذين يشكلون أغلبية في البرلمان ومن نواب المعارضة.، ونقل احد ممثلي حزب الشعب الجمهوري الى المستشفى بعدما تلقى لكمة في وجهه.. وكان البرلمان التركي شهد عدة مشاجرات في الاسابيع الاخيرة.

وكان قرار رئيس الوزراء التركي رجب طيب اردوغان الذي ينتمي الى حزب العدالة والتنمية بإغلاق آلاف المدارس التي يديرها رجل الدين فتح الله غولن، وراء النزاع الذي يمزق الأغلبية الإسلامية المحافظة الحاكمة منذ 2002م في تركيا، بين الحكومة والداعية الإسلامي.

ويتهم اردوغان جماعة غولن الذي كان حليفه منذ فترة طويلة، بالتلاعب بتحقيقات الشرطة والقضاء من اجل زعزعة استقرار حكومته قبل الانتخابات البلدية والرئاسية المرتقبة في أغسطس.

ويقيم غولن في الولايات المتحدة بولاية بنسلفانيا التي انتقل للعيش فيها العام 1999م هربا من ملاحقات قضائية في تركيا.

ولتستعيد المبادرة، شنت السلطات حملات تطهير واسعة في الشرطة والقضاء وتقدمت بمشروع قانون مثير للجدل تبناه البرلمان، يضع اعلى هيئة قضائية في البلاد المجلس الاعلى للقضاة والمدعين، تحت سلطة وزارة العدل.

ولجأ المجلس أمس إلى المحكمة الدستورية لالغاء القانون.